

تسببت موافقة اللجنة التشريعية بمجلس ديسمبر 2012 «المبطل» على إلغاء قانون منع الاختلاط في الجامعات الحكومية والخاصة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والمدارس الخاصة في خلق حالة من الانقسام في الشارع الكويتي، فقد تكون تياران في رد فعل على هذه الخطوة ما بين الموافقين والمعارضين سواء من الليبراليين أو الإسلاميين ولكل منهما دوافعه ومبرراته سواء بالدفاع عن قانون منع الاختلاط وإبراز مناقبه او تأييد إلغاءه وتسليط الضوء على إيجابيات هذه الخطوة.

في هذا السياق نظمت «الأنباء» ندوة بعنوان «الإسلاميون والليبراليون شد وجذب، وإقرار التعليم المشترك من عدمه»، استضافت من خلالها عددا من الخبراء والمهتمين بالشأن التعليمي من ذوي الاختصاص للتعرف من كتب على أبعاد الموضوع وتسليط الضوء على أبرز المشاكل التي تواجه التعليم في الكويت حاليا وسبل حلها، وخرجت الندوة بمجموعة من التوصيات التي نأمل ان تجد طريقها نحو التنفيذ على أرض الواقع بما يعود بالنفع على العملية التعليمية برمتها داخل الكويت.

حوار: د. خليفة

خلال ندوة «الأنباء» «ملف التعليم المشترك بين مؤيد ومعارض وشد وجذب الإسلاميين والليبراليين»:

تباين وجهات النظر حول قانون منع الاختلاط واتفاق على رفض اقحام السياسة في التعليم وفتح باب الإبتعاث



فهد العبدالجادر (هاني الشمري)



د. فيصل ابوصليب



د. عايد المناع



د. علي العمير

قضية التعليم المنفصل ينقسم الي 3 محاور تتمثل في الجانب الشرعي والأكاديمي والاجتماعي لاسيما ان هناك دراسات تؤكد ان التعليم المنفصل هو افضل جودة للطلاب لتلقي المعلومة، مضافا: في الحقيقة استغرب من مجلس الأمة المبطل أخيرا انه سلب الضوء على قانون منع الاختلاط فهناك أمور مهمة كان من باب أولى ان يسلب المجلس الضوء عليها ومنها عدم فتح باب الإبتعاث بجامعة الكويت والمنشآت المتحالفة وقله أعضاء هيئة التدريس وأزمة القبول الجامعي، فكان يفترض ان تنظر اللجنة التشريعية بدلا من موضوع التعليم المشترك أو المنفصل.

وأضاف: في تصريح لمديرية البرنامج الإنشائي بمدينة صباح السالم الجامعية درنا الفارس اكدت ان أي تعديل على قانون منع الاختلاط قد يؤخر تسليم المشروع وكان يفترض ان تنظر اللجنة التشريعية بمجلس الأمة لهذا الموضوع بعين الاعتبار وهناك حرائق تصيب مبنى المشروع خلال هذه الأيام واستساءل إن مجلس الأمة من البحث عن أسباب تلك الحرائق وتلك الملايين التي تحترق يوميا؟

ومن جهة أخرى عندما يقولون ان قانون منع الاختلاط أدى الي مشكلة الشعب المغلقة، نتساءل: هل السلطة التنفيذية قامت بإنشاء جامعات حكومية لاستيعاب أعداد الطلبة؟ كما ان مدير الجامعة صرح عضو الجامعة تحتاج الى 1500 عضو هيئة تدريس وفي المقابل نجد ان باب الإبتعاث لم يفتح حتى الآن وهذا يعني ان هناك خلافا واضحا، وبالنسبة لما يقال ان التعليم المنفصل شكل لدينا نسبة من «البنويات والجنوس» فهناك فريضة ان تحدث مشاكل أيضا في التعليم المشترك فليس من المنطقي ان نتعامل مع الظواهر.

ومن المعروف ان افضل استثمار فسي الاموال هو الاستثمار البشري ولو اردنا ان ندفع أموالنا في الطريق السليم فيفترض ان يكون استثمارها في الشباب الذين سيقدون في المجتمع في المستقبل. أتمنى الا نتطرق الي الجانب الأخلاقي في تلك القضية فنحن لا نشك في زملائنا وزميلاتنا وغير صحيح ان من يتعلم في تعليم مشترك لديه مشكلة أخلاقية ولابد من احترام كافة الآراء.

بين السياسة والتعليم

بدوره قال النائب السابق د.علي العمير: ان إلغاء قانون منع الاختلاط هو أمر سياسي وليس تعليميا، فعندما غلب القيسار الليبرالي في المجلس قدموا هذا القانون وانا على يقين فلن تطرح مثل تلك القوانين، ومع احترامي لمقدمي هذا الاقتراح اذكني على يقين ان وراء تقديمه أهدافا سياسية، فنحن نعلم الصراع والفرز الذي حدث بعد مرور موسم الصوت الواحد وكيف أصبح هناك شبه اتفاق أو تلاؤم بين الكتل الليبرالية

د.عايد المناع:

التعليم المشترك كان موجوداً بالكويت ولم يشكل حالة «مرعبة» بالعكس فقد عزز الروح الأخوية

التعليم المنفصل يؤدي إلى تأخر

تخرج الطلبة ووجود ظاهرة «البويات» ومنع الاختلاط غير مجد على الإطلاق

قضية منع الاختلاط لم تظهر في المجتمع الكويتي إلا مع «هبة» التيارات الإسلامية بعد

هزيمة 67 وصعود التيارات الدينية

طالب بإنشاء المزيد من الجامعات وجعل بعضها مختلطاً

والآخر منفصلاً

تدريس ابنائهم في جامعات مختلطة.

أسباب متعددة للرفض من جانبه قال المنسق العام لقائمة الوسط الديموقراطي بجامعة الكويت محمد الحواج: ان قائمة الوسط الديموقراطي موقفاً واضح منذ اقرار قانون منع الاختلاط عام 1996 برفض القانون لأسباب دستورية وأكاديمية واقتصادية. بالنسبة للدستور الكويتي ينص على حق الفرد في اختيار نوع التعليم والناس سواسية أمام القانون، أما بالنسبة لأسباب الاقتصادية فالطالب كان يكلف الدولة أثناء التعليم المختلط ولكن بعد اقرار التعليم المنفصل يكلف 7000 دينار، هذا علاوة على الأضافي المادي الذي يحصل عليه عضو هيئة التدريس لتدريس شعب طلبة وشعب طالبات، وبالتالي فتلك المبالغ يمكن استغلالها لإنشاء مبان جديدة وتوفير خدمات للطلبة.

أما فيما يخص الأسباب الأكاديمية فتعود لعدم وجود هيئة تدريسية كافية كما ان المباني غير مجهزة لاستيعاب شعب للطلبة وأخرى للطالبات. ونحن في القائمة نرفض التشكيك في أخلاقيات الطلبة والطالبات فجمعينا إخوان وزملاء، ونسألك: هل تم عمل دراسات كافية قبل اقرار قانون منع الاختلاط لإثبات سلبيات التعليم المشترك؟ كما أننا نرى تنافسية بين الطلبة والطالبات، وحالياً هناك قاعات دراسية مختلطة بجامعة الكويت على الرغم من وجود قانون منع الاختلاط.

رأي اتحاد الطلبة

رئيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع الجامعة فهد العبدالجادر علق على هذا المحور بالقول: رأي الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في

القانون الذي كان مطبقاً منذ تأسيس جامعة الكويت عام 1966 والقائم على التعليم المشترك ولكن هل المجلس المبطل أخيراً حصل على تلك الشرعية السياسية حتى يقوم بتغيير قانون أقسر من قبل مجلس 1996؟

لو نظرنا الي نسبة التنظيمات السياسية المشاركة في مجلس 1996 ومجلس ديسمبر المبطل نجد ان مجلس 1996 كان يمثل شريحة أكبر من المجتمع الكويتي وبالتالي عندما أقر قانون منع الاختلاط عام 1996 كان يستند إلى موافقة شريحة كبيرة من قبل الرأي العام، ومنطقياً لا يمكن ان يقوم الطلبة والطالبات بالدراسة وفق نظام التعليم المنفصل في مراحل التعليم العام ونفاجئهم بتعليم مشترك في المرحلة الجامعية فالمجتمع الكويتي مجتمع محافظ.

ونرى ان التحالف الوطني الديموقراطي وغيره من التنظيمات الليبرالية كانت قضية التعليم المشترك أساسية بالنسبة اليهم، وهذا ما يعاب عليهم حقيقة لأن هناك مشاكل كبيرة يواجهها المجتمع الكويتي تفوق مشكلة التعليم المنفصل أو المختلط منها مشاكل التنمية والتغيرات الإقليمية الواقعة في المنطقة وكان يفترض على مجلس الأمة التركيز على قضايا أكثر أهمية من ذلك.

وحول فكرة ان التعليم المنفصل يؤخر تخرج الطلبة، أوضح أبو صليب قائلاً: كلما قل عدد الطلبة في القاعات الدراسية زاد التحصيل العلمي لديهم، وقد عاصرت عدم الاختلاط وعدم التعليم المنفصل عاصرت عدم الاختلاط كاستاذ بجامعة الكويت، ولاحظت ان الطالبات يتخرجن من المشاركة في الفصول المختلطة وحالياً بجامعة الكويت هناك فصول دراسية مختلطة وتقر من عمادة القبول والتسجيل بأن ذلك المقرر مختلط. ومن ناحية أخرى هناك الكثير من العائلات الكويتية يجدون تحرجاً من

العلوم السياسية ورئيس وحدة الدراسات الأميركية بجامعة الكويت د.فيصل أبو صليب مقترح إلغاء قانون منع الاختلاط قائلاً إنه لم يأت وفقاً لدراسات علمية، ففي الكونجرس الأميركي على سبيل المثال قبل ان يصدر اي قانون لبدء ان يقوم بتشكيل لجان استماع للالتقاء بالمتخصصين في جميع المجالات ومن ثم يصدر قانون مبني على أسس علمية، فالقوانين لا تصدر وفق الإمزجة والاهواء بهذه الصورة، فإين هي الدراسات العلمية التي استندت إليها اللجنة التشريعية بمجلس الأمة والتي جعلتها ترى ان تطبيق قانون منع الاختلاط بجامعة الكويت منذ 1996 أدى الي نتائج سلبية حتى يفتتح الرأي العام بهذا التغيير؛ ولماذا لم يستعن أعضاء اللجنة التشريعية بالمتخصصين في التربية وعلم النفس الاجتماعي حتى يبينوا النتائج والآثار السلبية لعدم الاختلاط، وانتساءل: هل التقت اللجنة التشريعية بجمعية أعضاء هيئة التدريس وبالاتحاد الوطني لطلبة الكويت للاستماع الي مقترحاتهم؟

فقد أجرى معهد علم النفس الاجتماعي في ألمانيا دراسة على طلاب وطالبات المدارس المختلطة وغير المختلطة واكدت الدراسة ان طلاب المدارس غير المختلطة كانوا متفوقين بشكل أكبر من نظرائهم وتعددت لديهم الموهب والقدرات الإبداعية وكانت درجة تحصيلهم أفضل من طلاب المدارس المختلطة، وفي الولايات المتحدة الأميركية صدر تقرير رسمي من وزارة التعليم الأميركية يشير الى ان عدد المدارس غير المختلطة زاد وبلغ 223 مدرسة بزيادة سنوية بمعدل 300٪ وان الولايات التي تقدم حالياً تعليمًا غير مختلط بلغ عددها 32 ولاية و50 ولاية. كذلك أجريت في استراليا دراسة علمية على 270 ألف طالب وطالبة وتبين تلك الدراسة ان الطلاب والطالبات

الذين تلقوا تعليمًا في مدارس غير مختلطة تفوقوا سلوكياً وأكاديمياً على نظرائهم في المدارس المختلطة، والصين بدأت بتطبيق أولى تجاربها في المدارس غير المختلطة وبالتالي نجد ان الدول الأجنبية وغير الإسلامية بدأت تطبيق نموذج التعليم غير المختلط الذي يحقق نتائج أفضل من التعليم المختلط.

وقامت باحثة في مجال التربية بعمل رسالة ماجستير أجريت على طلبية طالبات الجامعات الأردنية حول الآثار السلبية للاختلاط في الجامعات الأردنية الحكومية وأكدت الدراسة ان 77٪ من طلاب وطالبات الجامعات الأردنية يجدون ان الاختلاط يشكل عائقاً امام تحصيلهم العلمي وافرزت تلك الدراسة مجموعة من الآثار السلبية لظاهرة الاختلاط في التعليم الجامعي المشترك ومن بينها مشاكل أخلاقية متمثلة في كثرة المضايقات وضعف الوازع الديني، ومشاكل أكاديمية نتيجة تصرح الطالبات من المشاركة في الفصول الدراسية، وزيادة التغيب عن المحاضرات، وضعف التحصيل العلمي، فضلا عن المشاكل الاقتصادية ومنها زيادة الانفاق على الملابس وايضا مشاكل نفسية فقد زاد الشعور بالقلق تجاه الجنس الآخر بسبب الممارسات غير الجيدة في تلك الجامعات المختلطة.

وبالتالي فإن هناك دراسات أجريت تبين ان هناك آثاراً سلبية لظاهرة الاختلاط في التعليم الجامعي، لكن من ناحية أخرى هل استندت اللجنة التشريعية بمجلس الأمة إلى دراسات تبين ان التجربة التي مرت بها جامعة الكويت منذ 1996 حتى الآن افرزت نتائج سلبية على جميع المستويات الأكاديمية والاجتماعية والاقتصادية؟ كما ان التيارات الإسلامية عندما وصلت الى مجلس الأمة واقتنع عدد كبير من الرأي العام بتوجهاتها ادت الي تغيير

المحور الأول: إيجابيات وسلبيات التعليم المشترك والمختلط

في البداية قال استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت د.عايد المناع ان التعليم المشترك ليس تعليمًا مختلطًا وإنما يعني ان يلتقي الطلبة والطالبات في قاعات الدرس والاماكن العامة بالجامعة على مرأى وسماع من الجميع وليس هناك أي خلوة، ووجدنا الاختلاط في الدول الأوروبية بالجامعات والسكن والاماكن العامة والخاصة، والكويت بالماضي كان لديها تعليم مشترك من خلال دراسة الطلبة والطالبات في قاعات دراسية واحدة ولم تكن هناك حالة مرعبة في الاختلاط. بل بالعكس التعليم المشترك يعزز الروح الأخوية في تلك العلاقة ما بين الطلاب والطالبات، وايضا التعارف سيكون تحت الضواء الساطعة ولا يوجد ما يعيبه، بالإضافة الى ان الاستاذ الجامعي سيرس ابناؤه وبناته كما ان التعليم المشترك يساهم في انضباطية السلوك فأحياناً الكلمات التي قد تتداول بين الشباب بمفردهم تنعدم في وجود البنات والعكس صحيح. ولاحظت أنه في ظل غياب التعليم المشترك تكثر ظاهرة «البويات والجنوس»، ومن خلال تجربتي في التدريس ببعض الكليات مثل كلية الدراسات التجارية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وجدنا ذلك، وأن كانت الأعداد قليلة ولكنها موجودة، وعلمية منع الاختلاط غير مجدية ولا تصلح لأن النقاء الجنسي موجود في كل مكان بالمجتمع، ناهيك عن ان التعليم المنفصل يكلف الدولة تكاليف مادية كبيرة فيما يخص الفصول والخبرات والأجهزة والاساتذة ويؤدي الى تأخر تخريج بعض الطلبة.

وقضية منع الاختلاط لم تظهر في المجتمع الكويتي الا مع «هبة» التيارات الإسلامية وخاصة بعد هزيمة 67 وصعود التيارات الدينية التي صعدت وبدأت تأخذ ذلك المنحى، وفي اعتقادي ان التعليم المشترك لا شائبة عليه ولا ينبغي ان تضخم الامور ويشكك في اخلاقيات الناس وذمهم، ومن وجهة نظري لو كان المجلس المبطل انجز لكان قانون منع الاختلاط الغاء حصل على شعبية كبيرة، وان كنت أتوقع ان يتم الموافقة على إلغاء منع الاختلاط في ظل مجتمعات تنقسم بالمرزاية كما ان هناك نوابا اعلنوا رفضهم للإلغاء منع الاختلاط من باب العادات والتقاليد.

وطالب بإنشاء المزيد من الجامعات وجعل بعضها مختلطاً والآخر منفصلاً وكل فرد حر في اختيار نوع التعليم الذي يريد، كما أطلب بان يتم تدريس الفقه الديني في بداية المشوار لغرس القيم والأخلاق والدين في نفوس الجميع. دراسات علمية

من جهته انتقد استناد

سجل العمير والمناع حول الليبراليين والإسلاميين:

قال د.عايد المناع: القضية هي قضية مجتمعية دون أدنى شك ولكن هل المطلوب منا ان نبقى المجتمع على وضعه أم من الممكن ان نتقدم الى الأمام بعض الشيء؟ وحول من يقول اننا في مجتمع محافظ لا يريد الرجل مع المرأة اننا جئنا من صلب المجتمع المحافظ وكان التعليم في السابق مشتركاً ولم تحدث أي مشكلة ودرست في المجتمعات الغربية ولم تتأثر سلوكياتنا فالتربية الأخلاقية في البيوت والمنازل هي الأساس، فرد د.علي العمير: انتم الليبراليون من تطرحون هذا الطرح الخاص بالجانب الأخلاقي فقال المناع: التيارات الإسلامية لا تريد تعليم البنات وأكرهت المرأة على التعليم بقوانين الدولة التي جعلت التعليم إلزامياً والمجتمع المحافظ بمعناه التقليدي البدوي «يركض ركض» على الانتخابات الفرعية للمرأة ولا يدخل من هذا ويريد صوتها وأول من عارض حقوق المرأة السياسية هم الإسلاميون والمحافظون وأول من بنى خيامها للانتخابات البرلمانية هم أيضا الإسلاميون لأن الأمر عندما أصبح واقعاً وافقوا عليه والحديث عن تحرج الطالبات من تقديم العرض التقديمي أمام الطلبة هي حالات فردية وليست ظاهرة عامة.

ورد د.العمير قائلاً: أقول للدكتور المناع اعطني اقتراحاً واحداً قدمه الإسلاميون يمنع تعليم البنات فحين مجتمع دستوري من 1962 بينما الإسلاميون قاموا بمجلس الأمة وقالوا اننا نضد دخول المرأة الانتخابات فقد وافقوا على حقها بالانتخاب وعارضوا حقها في الترشح ولايزال هذا الأمر قائماً ولا تنزل من التيارات الإسلامية امرأة تمثل تياراً إسلامياً في الانتخابات، ولكن فيما يخص صوت المرأة فرأيتاً واضح في هذا الأمر بان من حق المرأة ان تنتخب.

● **المناع: الإسلام حرم الخلوة للاختلاط.. والعمير: لنذهب لأهل الفتوى:** قال د.عايد المناع فيما يخص الحديث عن الجانب الشرعي الذي تحدث عنه العمير والعبدالجادر فأود أن أشكر ما قاله المفكر الإسلامي د.محمد عمارة الذي يقول ان الدين هو الحاكم والضابط الحقيقي في كل شيء وان الإسلام لم يحرم الاختلاط وإنما حرم الخلوة، لذلك كان ينهى الرسول الكريم عن ان يزور الرجال النساء في غياب أزواجهن في الغزوات ويقول عمارة انه كانت النساء يخرجن للصلاة حتى في الفجر والشاء في مسجد رسول الله ﷺ ولم يحدث أي لغط كما قال عمارة ان المرأة عندما تمارس حق العمل العام لابد

أولا أن تكون منضبطة بشروط الإسلام وان يكون هو حاكمها فالغزوات كانت محتشدة بالنساء. فقال د.علي العمير: لناخذ كلام د.محمد عمارة ونذهب لأهل الفتوى والشريعة والعلم الذين نرتضيهم جميعاً ونعرض عليهم كلام د.محمد عمارة. ● **الفقه ليس شغل الليبراليين وليس حكرًا على الإسلاميين:** قال د. علي العمير الليبراليون عندما يقولون انهم يريدون إلغاء منع الاختلاط كأنهم يريدون الشريعة والأخلاق والأمور المرتبطة بشرع الله ونقول لهم: ربحوا أنفسكم فالقحة ليس لمعكم ولا أدواتكم ولا شغلنا فقال د.عايد المناع: ولا ليس عليكم. ● **التشعيب بين منع الاختلاط والفضايا الرئيسية:** قال د.عايد المناع: لو كان تمكن المجلس من اقرار إلغاء قانون منع الاختلاط سيحقق شعبية كبيرة فقال د.فيصل ابوصليب: اختلف مع د.عايد في ذلك الأمر فأين هي الاحصائيات التي تؤكد ذلك؟ وأين هي الدراسات التي استندت اليها اللجنة التشريعية في مطالبتها بالغاء القانون؟ وأؤكد ان ما يحقق شعبية هو الالتفات الى القضايا الرئيسية. ● **شق الصوف والاضاف السياسية:** قال د.علي العمير ان طرح فكرة إلغاء قانون منع الاختلاط في المجلس هو لشق الصوف فقال د.عايد المناع: مجلس الأمة

يتمر على المعارضة من خلال اللجنة التشريعية ولكن أقول ان المعارضة كلها باعقادي لتلقي على أهداف سياسية ودستورية وليست على قضية تعليم مشترك أو منفصل. ● **اختلاف معايير جودة التعليم:** قال د.فيصل ابوصليب: الحديث عن مخرجات كلية التربية بجامعة الكويت افضل من مخرجات كلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لأن جامعة الكويت بها اختلاط والهيئة ليس بها اختلاط لا يعتبر معياراً أساسياً، فمعايير جودة التعليم يعتمد على أمور عدة بخلاف ذلك منها خبرات أعضاء هيئة التدريس وكفاءتهم العلمية. ● **تأثير الكوادر على طموح الشباب:** قال د. علي العمير: لقد أصبح مع الأسف طموح الشباب الكويتي أن يكونوا جامعيين بما جعل التساقط على الالتحاق بجامعة الكويت لأن الفرق بين الدبلوم والجامعة كبير، بل ان اليوم أصبح الشاب الكويتي لا يرتضي ان يكون جامعياً بل يريد ان يكون مهندساً للحصول على الكادر وايضا خريج الحقوق لا يرتضي ان يعمل باي وزارة وإنما يريد ان يلتحق بالإدارة العامة للتحقيقات أو النيابة العامة لأن بها عمل أقل وراتب أكثر.

مشاكل جامعة الكويت ليست وليدة اللحظة وإنما ممتدة منذ سنوات وعلى رأسها الشعب المغلقة والأزدحام المروري والحرم الجامعي

نطالب باستقلالية الجامعة إدارياً ومالياً بما يساهم في تطوير المؤسسة التعليمية



مستشار الإدارة العامة الزميل يوسف عبدالرحمن مرحباً بالضيوف

مع زيادة أعداد الطلبة وتكرار حدوث أزمة القبول كل عام

نعاني بالجامعة من المنشآت المتهالكة وقلة أعضاء هيئة التدريس وأزمة القبول الجامعي ونستغرب عدم فتح باب الابتعاث

غياب مجلس الأمة طيلة السنوات الماضية عن القيام بدوره التشريعي فيما يخص تعديل قانون الجامعة وإنشاء جامعات جديدة

إعادة النظر في مخرجات التعليم العام واستقلالية المؤسسات

الأكاديمية مالياً وإدارياً وعدم وضع عقبات أمام إنشاء جامعات خاصة جديدة

التوصيات:

- إقرار قانون الجامعات الحكومية من أجل إنشاء جامعات حكومية بالإضافة الى عدم وضع عقبات أمام الراغبين في إنشاء جامعات خاصة.
- إلغاء قانون منع الاختلاط من عدمه ليس أولوية حالياً فهناك الكثير من القوانين التي يفترض اقرارها.
- استقلالية المؤسسات الأكاديمية مالياً وإدارياً وعدم إقحام التعليم في السياسة.
- هناك حاجة ماسة لعمل دراسات تخصصية من الناحية التربوية والنفسية والاجتماعية لمعرفة سبلات وإيجابيات قانون منع الاختلاط قبل إجراء أي تعديل عليه.
- لابد من الاهتمام بقوانين تطوير التعليم وفتح باب الابتعاث لمعدي البعثات أو خريجي جامعة الكويت.
- فتح الباب للكويتيين وغير الكويتيين المستوفين للشروط من أجل الانضمام الى أعضاء هيئة التدريس بما يساهم في القضاء على مشكلة الشعب المغلقة ورفع المستوى التعليمي بالكويت.

الحضور بالندوة:

- النائب السابق د.علي العمير.
- أستاذ العلوم السياسية د.عابد المناع.
- أستاذ العلوم السياسية ورئيس وحدة الدراسات الأميركية بجامعة الكويت د.فيصل أبوصليب.
- رئيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الجامعة فهد العبدالجادر.
- المنسق العام لقائمة الوسط الديمقراطي محمد الحواج.



محمد الحواج

بما يقدمه من أبحاث علمية منشورة في مجلات علمية محكمة، وبالتالي فإن تخفيف العبء الدراسي لأعضاء هيئة التدريس يكون بزيادة الابتعاث لمعدي البعثات أو خريجي جامعة الكويت وفتح الباب أيضاً للكويتيين وغير الكويتيين المستوفين للشروط بأن ينضموا الى أعضاء هيئة التدريس بما يساهم في القضاء على مشكلة الشعب المغلقة ورفع المستوى التعليمي لجامعة الكويت.

وتطالب حقيقة باستقلالية جامعة الكويت إدارياً ومالياً بما يساهم في تطوير المؤسسة التعليمية وتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بما يعكس على تطوير أداء الطلبة والطالبات.

وأرى أن طرح مثل هذا القانون هو محاولة لتحطيم الصفوف من جديد.

المحور الثاني: مشاكل التعليم الجامعي والمؤسسات التعليمية بين الاستقلالية والتنسيب

د.علي العمير: لابد من إقرار قانون الجامعات الحكومية بأقرب وقت ممكن لحل جميع المشاكل التعليمية ولدينا مقترح نياي ومشروع قانون للحكومة وبهما درجة تطابق كبيرة وتم دراسة القانون باللجنة التعليمية وكنا نتمنى الدفع بإقرار هذا القانون كإلوية بالإضافة الى قوانين أخرى بعضها يتعلق بجودة التعليم ولم الشتات الموجود من خلال المجلس الأعلى للتعليم والتطوير التكنولوجي بحيث يكون التعليم مقروناً بالتكنولوجيا والبحث العلمي، ولكن تلك الأمور لم تاخذ فرصتها مع الأسف في المجلس، كما ان لدينا قانوناً متكاملًا للتعليم الخاص، فالتعليم ان دون الجامعة في الثانوية والمتوسطة لم يصبط حتى الآن بقانون.

والقبليّة والإسلامية خاصة التي قاطعت مرسوم الصوت الواحد، فكيف نبدأ اليوم بالتكسيير والتفريق فيما بينهم من خلال وضع قوانين الاختلاف؟ فهذا ليس قانون اختلاط إنما قانون اختلاف يتحدثون عنه الآن حتى يتصارع من جديد التيار الليبرالي مع الإسلامي وتتكرر الفروق ويعاد تشكيل الساحة السياسية كما كانت، وإلغاء قانون منع الاختلاط طرح في السابق وعندما أروا ورد الفعل شديدة سكتوا عنه ولكن اليوم يطرح مرة أخرى للأسف في هذا التوقيت في الوقت الذي كان مرجحاً على جدول الأعمال عدة قوانين منها قوانين تتعلق بهيئة الانتداب وهيئة النقل وتنظيم القضاء والكثير من الأمور التي لها طابع تنموي تجاري اقتصادي شعوبي «ويأتي بعض الإخوان الله يسامحهم ويقطون مثل هذا القانون».

فهد العبدالجادر: نتمسك بقانون منع الاختلاط لجوانب شرعية وأكاديمية واجتماعية

الاستثمار البشري هو أفضل أنواع الاستثمار ونؤكد أننا لا نشكك في أخلاقيات الطلبة والطالبات ولابد من احترام كل الآراء

السلطة التنفيذية غير جادة في التعامل مع الملف التعليمي فهل يعقل أننا نمتلك جامعة حكومية يتيمة؟!

كما أننا نعاني من قلة أعضاء هيئة التدريس ولابد ان تفتح الجامعة باب الابتعاث.

السلطة غير جادة

فهد العبدالجادر: السلطة التنفيذية غير جادة في التعامل مع الملف التعليمي، فهي وفقاً للنظام السياسي يمكنها ان تفعل الكثير، واتساءل: هل يعقل منذ تأسيس دولة الكويت التي تمتلك فوائض مالية كبيرة ومقدرات كثيرة انشا لا نملك الا حرماً جامعيًا واحدًا بسل وحرمًا تجميعيًا؟ وهل يعقل ان الادارة الجامعية غير قادرة على التعامل مع أزمة القبول الجامعي التي تتكرر سنويًا؟ والمضحك ان المبني ان الازمة موجودة منذ 3 سنوات ولم نجد مسؤولاً وضع حلولاً جذرية لتلك الازمة وهذا يعني ان الحكومة غير مهتمة بالقضايا التعليمية. وهل من المنطقي ان الاتحاد الوطني لطلبة الكويت يقابل وزير الداخلية لحل مشكلة عدم وجود مواقف سيارات لطلبة الخالدية بالإضافة الى مشكلة الازدحام المروري التي تعاني منها الطلبة اثناء تنقلهم بين مواقع جامعة الكويت في مناطق عدة؟ وفي الحقيقة أصبحت جامعة الكويت اليوم حلبة لصراع سياسي، فنجد ان كل عقلية جديدة تدير الجامعة تضع آليه ابتعاث وفق ما يخدم «ربعها وجماعتها» وأصبح تعيين العمدة لمدة سنة واحدة واتساءل كيف يمكن لعميد ان يحقق إنجازات لكلية في سنة واحدة فقط، وأصبح هناك صراع على منصب الامين العام لجامعة الكويت ونواب المدير فاصبحت المناصب القيادية بجامعة الكويت حلبة صراع سياسي ونظام حقيقة باستقلالية الجامعة، كما أننا نطالب الإدارة الجامعية بفتح باب الابتعاث ونستغرب حقيقة وضع الجامعة لإعلان الابتعاث لمدة يوم واحد فقط على موقع الجامعة وتلغيه في اليوم الثاني وهذه طامة كبرى.

واعضاء اللجنة التشريعية درسوا الموضوع من حيث اتفاهه الدستور واللائحة، نحن نحتاج الى التشريع والتواصل اذا كانت لدينا مشكلة براد حلها ولكن من يقل اليوم ان هناك مشكلة قائمة في قانون منع الاختلاط فليبرز أسبابه ومبرراته ودوافعه ودلائله. ووجدنا منذ 3 أسابيع خطبة وضعتها وزارة الأوقاف على موقعها الإلكتروني حول موضوع الاختلاط ومما جاء في تلك الخطبة ان دعاة الاختلاط لا يهتمون بالأعراض ولا يفهمون معنى الشرف والعرض أنما هي في نظرههم كلمات فقدت معناها القديمة وادانتها الحضارة والإنطلاق بالقيود المتحجرة كما زعموا، ولو اتينا اليوم الى من يريد خدمة هذا الموضوع من الناحية الشرعية، فعليه ان يسألو أهل العلم، ومن يتحدث عن الاختلاط في الكعبة فلا يعقل طبعاً ان يكون هناك حرمان أو كعبتان.

محمد الحواج: نرفض في قائمة الوسط الديموقراطي قانون منع الاختلاط لأسباب دستورية وأكاديمية واقتصادية

التشكيك في أخلاقيات الطلبة والطالبات مرفوض والتعليم المشترك يوفر بيئة تنافسية بين الطلبة والطالبات

مشكلة الشعب المغلقة أهم سبلات قانون منع الاختلاط ونعاني من قلة مواقف السيارات

محمد الحواج: نواجه في جامعة الكويت العديد من المشاكل الطلابية وعلى رأسها الشعب المغلقة الناتجة عن قانون منع الاختلاط بالإضافة الى عدم وجود قاعات دراسية متكاملة ناهيك عن مشكلة قلة مواقف السيارات المخصصة للطلبة بما يعرضهم للمخالفات المرورية نتيجة الوقوف الخاطيء بالإضافة الى ان بعض القاعات الدراسية غير مجهزة بالوسائل التعليمية الحديثة. كما أننا نواجه مشكلة احتكار الدكاترة لبعض المواد ونؤكد على حق الطالب في اختيار الدكتور الذي يريد، كما ان هناك الكثير من اللوائح الجامعية غير مفعلة بجامعة الكويت والمكتبة الجامعية لا توفر جميع الكتب وإن وقتها فتكون باعداد قليلة لا تكفي جميع الطلبة. ونحن لا نقتل من جامعة الكويت ولكن هناك دكاترة وصلوا الى مستوى عال أكاديمياً لدرجة انهم أصبحوا غير قادرين على توصيل المعلومة بشكل مبسط للطلاب فنرى ان مجاله في البحث افضل من مجاله في التدريس فيكون مفتقراً لمهارات التدريس، وامننى حقيقة عدم اقحام التعليم في السياسة أيضاً نامل عدم تأخير تنفيذ مشروع مدينة صباح السالم الجامعية الذي بات حلم كل كويتي وكويتية نحو تعليم جامعي أفضل ويجزنا حقيقة الكويت التي تحدث يومياً في المشروع دون معرفة الأسباب الحقيقية وراء اندلاعها.

واعضاء اللجنة التشريعية درسوا الموضوع من حيث اتفاهه الدستور واللائحة، نحن نحتاج الى التشريع والتواصل اذا كانت لدينا مشكلة براد حلها ولكن من يقل اليوم ان هناك مشكلة قائمة في قانون منع الاختلاط فليبرز أسبابه ومبرراته ودوافعه ودلائله. ووجدنا منذ 3 أسابيع خطبة وضعتها وزارة الأوقاف على موقعها الإلكتروني حول موضوع الاختلاط ومما جاء في تلك الخطبة ان دعاة الاختلاط لا يهتمون بالأعراض ولا يفهمون معنى الشرف والعرض أنما هي في نظرههم كلمات فقدت معناها القديمة وادانتها الحضارة والإنطلاق بالقيود المتحجرة كما زعموا، ولو اتينا اليوم الى من يريد خدمة هذا الموضوع من الناحية الشرعية، فعليه ان يسألو أهل العلم، ومن يتحدث عن الاختلاط في الكعبة فلا يعقل طبعاً ان يكون هناك حرمان أو كعبتان.

د. عابد المناع: هناك العديد من المشاكل التي تواجه التعليم واهمها مخرجات التعليم العام فيخرج لنا مخرجات من التعليم العام الى جامعة الكويت وهيئة عاصمة واحدة للتعليم التطبيقي والتدريب «انا ما اعرف اشلون نجحوا في الثانوية العامة» وهذه كارثة حقيقية.

بالإضافة الى أزمة القبول الجامعي المتكررة سنويًا والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا تتكرر تلك المناسفة في كل عام؟ والسبب واضح انه لا توجد بالكويت الا جامعة واحدة وهيئة عاصمة واحدة للتعليم التطبيقي والتدريب والسعة المكتبية والطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية الحالية بالكويت لا تستطيع استيعاب تلك الاعداد المتزايدة من الطلبة والطالبات، من وجهة نظري ان عدم انشاء جامعات حكومية بالكويت يعود الى انه بات من المطوب ان يتوجه الناس الى القطاف الخاص ونحن لسنا ضد انشاء التجار للجامعات الخاصة «كثر الله خيرهم وحياهم الله» ولكن لابد من انشاء جامعات حكومية لاسيما لأصحاب الدخل المحدود.

اتساءل: لماذا لا نهيب معاهد تكنولوجية متقدمة تعلم المواطن الكويتي حرفة ويعمل ويحصل على راتب خريج الجامعة، ولابد من إعادة النظر في مخرجات التعليم كما انني اعيب على ضعف رقابة المجلس بعدم القيام بدوره التشريعي المناط به فلا نشعر بان لمجلس الامة دور طلبة السنوات الماضية فيما يخص تعديل قانون الجامعة ويجاد جامعات جديدة.

واتذكر عبارة مشهورة قالها د.خالد الواسي في السبعينيات عندما سمي جامعة الكويت جامعة الترحيل نظراً لتقل الطلبة من موقع آخر مع الأخذ بالاعتبار ان الازمة المرورية لم تكن في السبعينيات كما هي عليه الآن.

واتمنى حقيقة ابعاد التنسيب والادلجة عن المؤسسات التعليمية وان الحكم في المعايير الأكاديمية هي الحكم في تولي المناصب القيادية وليس غيرها وان يصاغ قانون جديد يضمن حرية البحث وحرية الحركة في الجامعة.



والتعليمات والتطوير العلمي والتكنولوجي ولكنهم تركوا كل ذلك وجاءوا على قانون «شنان» أراد منه الليبراليون استفزاز الإسلاميين واستفزاز المحافظين في المجتمع اليوم

الزميلة آلاء خليفة مع الحضور خلال الندوة